ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1065-1088 .

تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رسم السياسات العامة في الجزائر

Impact of Information and Communications Technology on public Policy making In Algeri

أحلام عابد*
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
a.abed@univ-setif2.dz

تاريخ إرسال المقال: 15-08-2021 تاريخ قبول المقال: 24-12-2021 تاريخ نشر المقال31-03-2022

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى معالجة ما جاءت به الثورة التكنولوجية اتجاه العملية السياسية، وخلق بيئة إعلامية جديدة بديلة عن دور الدولة، بعد أن تعدّت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحدود الجغرافية والسيادية لها، وأضافت أدوات وآليات جديدة حول رسم وصنع السياسات العامة، من زاوية المعلومات والاتصالات كفواعل أساسية تساعد في بلورتها، نتيجة التأثير المتزايد لهذه التكنولوجيا، وذلك كمحاولة لجعلها آلية لرسم سياستها وليس تهديدا وخطرا لها، إذ أسهمت في لعب دور حيوي أثَّر على أداء المؤسسات التقليدية للدولة، بما أتاحته من مجال عام مفتوح للأفكار والمعلومات السياسية.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دور الدولة، الثورة التقنية.

Abstract:

This article aims to address what the technological revolution has brought to the political process, creating a new media environment alternative to the role of the state after ICT has crossed its geographical and sovereign boundaries. This revolution has added new tools and mechanisms on policy-making concerning information and communication as essential actors that help to develop it as a result of the increasing impact of this technology. It is an attempt to make it a policy-making mechanism rather than a threat to it, as it has contributed to playing a vital role that has affected the functioning of traditional State institutions, providing an open public space for political ideas and information.

Keywords: Public policies, ICT, state role, digital/ technical revolution.

*المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1065-1088 .

المقدمة:

تحاول هذه الورقة البحثية أن تكون مدخلا عاما لمناقشة تدور حول قضية باتت محورية، تمثلت في الانتقال إلى متطلبات القرن الواحد والعشرين، أين حصلت تغيرات في دور الدولة، حيث أصبحت المعلومات اليوم تُشكِّل ثورة وطنية، أدى إلى اعتمادها واستخدامها كشرط في عمليات رسم السياسات، وتأثيراتها السلبية والإيجابية على حالات وأوضاع يعيشها الوطن العربي، أي تسهيل تدفق وتداول المعلومات خاصة بين الأجيال الشابة، والذي شكل خطرا على رسم السياسات العامة للدولة الجزائرية.

في سياق آخر، خلقت هذه التكنولوجية بيئة جديدة بديلة عن دور الدولة التقليدي، نتيجة توفير المعلومات عبر العالم الافتراضي، أي الإعلام الجديد (البديل) في مقابل الإعلام التقليدي، من خلال إضافة أدوات وآليات جديدة حول صنع ورسم السياسات العامة.

من هنا، تتمثل **أهمية** هذه الدراسة في معالجة هذه التكنولوجية كوسيلة عصرية بديلة لإعادة تجديد القوة الدافعة للتطور والمؤثرة في توجيه مسار السياسات العامة، أي الانتقال من الاقتصاد الصناعي المعتمد على رأس المال المادي، إلى اقتصاد المعرفة المرتكز على إنتاج المعلومات كسلعة أساسية، فهي **تهدف** إلى معرفة تأثيرات هذه التكنولوجية على توجُّهات صناع القرار السياسي وبلورت السياسات العامة في الدولة.

لذا سعت الدولة الجزائرية إلى إيجاد طرق هيكلية مؤسسية لتوظيفها، واعتماد الأساليب العلمية في دراسة المشكلات ورسم السياسات العامة، من خلال التقنيات التفاعلية فأصبحت بذلك المعلومات من الفواعل الأساسية داخل اللعبة السياسية.

انطلاقا من هذا، يمكننا طرح **الإشكال** التالي: كيف أثرت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في توجيه ورسم السياسات العامة في الجزائر، على ضوء ما حدث في الوطن العربي نتيجة لهذه الثورة التكنولوجية؟

والذي يمكن تفريعه إلى مجموعة من **التساؤلات** شكلت محاور الدراسة، وهي كالآتي:

-فيما تكمن العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات العامة؟

-ما هو نطاق عمل هذه التكنولوجية في مجال السياسات العامة؟

-كيف برز دورها في توجيه ورسم السياسات العامة في الجزائر في ظل ما حدث في الوطن العربي نتيجة للثورة التقنية؟

محاولة منا للإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بصياغة **الفرضية المركزية** التالية:

_عدم وجود وعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف صانعي السياسة العامة من شأنه إضعاف الفعالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، مما يولد انعكاسات وسلبيات على الخطط التنموية في المجتمع وعدم وجود استقرار سياسي.

المبحث الأول: مفاهيم الدراسة

يتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم متغيرات الدراسة-مستقلة، تابعة-، من خلال تحديد مفهومها لإزالة الغموض عليها بغرض معرفة طبيعة العلاقة بينها.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من أجل فهم عمل هذه التقنية، يجب تعريف ما يلي:

أولا: تعريف تكنولوجيا المعلومات Information Technology

تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها: عبارة عن تلك الأدوات التي تُستخدم لبناء نظم المعلومات، والتي تساعد الإدارة على استخدام المعلومات لدعم احتياجاتها في مجال اتخاذ القرارات، وتتضمن البرامج الفنية والجاهزة، وقواعد البيانات، وشبكات الربط بين العديد من الحواسيب، وعناصر أخرى ذات علاقة[1]، وتشتمل أيضا على مكونات لإنتاج المعلومة أو تنقيحها وتنظيمها بعناصر هي[2]:

1-العناصر الداخلية: تتمثل في:

-المكونات المادية Hardware: تتمثل في الكمبيوتر والمعدات الحاسوبية.

-البرمجيات Software: تشمل برامج الحاسوب: نظام التشغيل، والبرامج التطبيقية، وبرامج المستخدم.

-الاتصالات Communication: لها دور كبير داخل منظومة تكنولوجيا المعلومات.

2-العناصر الخارجية: تتمثل في:

-مجتمع المعلومات: يقصد به أن المعلومة هي أهم سلعة، وقد ظهر المصطلح في القرن العشرين، نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات، ويتميز بالعديد من السمات الأساسية الخاصة بالمعلومة.

-السياسة: بمعنى علاقة السياسة بتكنولوجيا المعلومات، أي علاقة التأثير والتأثر بينهما وفقا لطبيعة النظام السياسي للدول، وحسبها تُقاس درجة المعلومات واستيعاب هذه التكنولوجيا والعمل بها.

---

[1] - عبد الحميد إدريس ثابت، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 153.

[2] - فيصل علي فرحان المخلافي، **المؤسسات الاعلامية في عصر تكنولوجيا المعلومات مع دراسة لواقع المؤسسات الصحفية اليمنية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 27_39.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1065-1088 .

-الاقتصاد: ذلك أن المعلومة أصبحت سلعة اقتصادية، ولها سوقها في العالم، وتتعدد أدوارها في الاقتصاد فهي سلعة وخدمة ومورد اقتصادي، وكل هذا يؤثر على الاقتصاد بمصطلح اقتصاد المعرفة.

بالإضافة، إلى أن المعلومات عادة ما تسبق الاتصالات لاستيعابها وقبولها وإعدادها بطريقة صحيحة حتى تكون مفهومة، فهي إذن المادة الأساسية في اتمام الاتصالات.

ثانيا: تعريف تكنولوجيا الاتصالات Communications Technology

تعرف بأنها[1]: مجموع المعارف والخبرات والمهارات المتراكمة والمتاحة، والأدوات والوسائل المادية، والتنظيمية الإدارية المستخدمة في جمع المعلومات، ومعالجتها، وإنتاجها، وتخزينها، واسترجاعها، ونشرها، وتبادلها، أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات وتجربة تطبيق ذلك عمليا، كما تعد ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد التكنولوجية، والاقتصادية، والعلمية، والنفسية، والسياسية، وهي نسبية بطبيعتها وترتبط أشد الارتباط بدرجة تطور كل مجتمع.

ومن أهم وسائلها نذكر ما يلي[2]:

-الهاتف Telephone: جهاز يسمح بإرسال الإشارات الصوتية السلكية واللاسلكية (النقالة مثل GSM).

-الفيديو تكس Videotext: عبارة عن وسيلة تفاعلية لتسهيل استرجاع المعلومات.

-التليتكس Teletext: يعتمد على استخدام قناة تلفزيونية غير مستخدمة لبث البيانات إلى أجهزة الاستقبال.

-الأقمار الصناعية Satellite Technology: هو نظام عالمي يغطي جميع القارات.

-الألياف الضوئية Fiber Optics: قنوات لنقل الإشارات التلفزيونية عبر الأقمار الاصطناعية.

-الميكروويف Microwave: تستخدم في إتاحة عدد كبير من قنوات الراديو وتقوية الإشارة التلفزيونية.

-الاتصالات الرقمية Digital Communication: يعتبر الترقيم مفتاح تكنولوجيا المستقبل.

ثالثا: تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ITC

هناك من يعتبرهما شيئا واحدا، نتيجة ما خلفته ثورة الاتصالات، التي جاءت متوازية مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، والمتمثلة في زخم المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيضها المتدفق وإتاحته للباحثين ومتخذي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد، وذلك عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات، وتعتمد بالدرجة الأولى على الكمبيوتر، وهنا كان الاستخدام لتكنولوجيا الاتصالات كمساند لمؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل العالم ككل.

[1] - المخلافي، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 88_96.

ونظرا لمدى الترابط ما بين المعلومات والاتصال، حيث أن المعلومة تصبح بلا جدوى دون تبادلها عن طريق الاتصال، كما أن عملية الاتصال ذاتها لا تتم إلاّ بنقل المعلومة، وهكذا فإنه لا يمكن الفصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، فهما يجتمعان معا في النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات، وهو ما نلمسه في حياتنا اليومية، كالتواصل بالفاكس عبر شبكات الهاتف، أو شبكات الأقمار الصناعية على شاشات التلفاز، وحاليا مواقع الإنترنت مع الأفراد في الفضاء الافتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصالات، وتطور كل منها ودخلنا عصرا جديدا للمعلومات والاتصال يسمى Com-Com (Computer Communication)، لذا تناولهما هنا كتكنولوجيا واحدة هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهكذا لا يمكن الفصل بينهما وأداة الربط هو النظام الرقمي.

ومن أجل فهمها أكثر، لا لنا من معرفة أهم محطات تطورها في أوروبا، وهي كالآتي[1]:

-اختراع الرسم والكتابة كان أول أشكال هذه الاتصالات، وبرهنت على أنها وسائل قوية تجاوزت حدودها الزمانية والمكانية، فسمي ظهور الكتاب ثورة، مثل اختراع الراديو والتلفزيون، فكل هذه الوسائل الثلاثة كانت لها آثارا اجتماعية عميقة تجاوزت الحدود القومية.

-ثم انتشرت ثورة الطباعة في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر.

-في عصر النهضة قبِل الملوك وسيلة الاتصالات الجديدة، فكانت الكتب بالنسبة **لبنديكت آندرسون/ Benedict Anderson** سيما الصحف، شروط مسبقة لازمة لتوحيد الممالك وتأسيس الدولة الأمة، لأنها تعطي الوسائل التي يتمكن المواطنون بواسطتها التواصل، وبذلك يطورون معنى الشعب والمجتمع.

-نفس الشيء، وُصف الراديو والتلفزيون بأنهما أدوات لتأسيس "القرية العالمية"، التي قال بها **مارشال ماك لوهان/ Marshal Mcluhan** من خلال اتصالات لا تعيقها الحدود.

فمن منظور التطورات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تبدوا أنها ليست إلاّ مجرد رموز لثورة اتصالات تجعل تبادل الأفكار والمعلومات عالميا، كما فعلت الكتب والراديو والتلفزيون واختراعات الاتصالات من قبل، ذلك أن ما حققه الإنسان في مجال التكنولوجيا الرقمية يعتبر تطورا مذهلا، على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة Public Policy

[1] - فيكتور ماير شونبر غر، ديبورا هيرلي، **عولمة الاتصالات**، جوزيف س. ناي، جون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، تعريب: محمد شريف الطرح، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 198.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1065-1088 .

السياسة العامة، مصطلح رديف لمصطلح السياسات الحكومية، وهي القرارات والأفعال والمواقف التي تتبناها الحكومة من أجل حل مشكلات معينة، تتعلق بالمجتمع أو بأفراده أو بمؤسساته، لهذا فهي الترجمة العملية لفلسفة وأهداف واستراتيجيات الحكومة لخططها التي تقوم الإدارة العامة بتنفيذها.

إن علم السياسة العامة، مثله مثل العلوم الحديثة اقترب منها وأخذ منها، لكي يُمكِّن لمحللي السياسة العامة من الاستخدام الأمثل للآليات والميكانزمات المتاحة أمام الوسطاء السياسيين، فهو "علم الفعل أو الحركة التي تقوم بها الحكومات"[1].

يخص علم تحليل السياسة العامة، العمل العمومي أو الحركة العمومية أو التدخل العمومي للدولة أو الديناميكية العمومية، أي أن هذا العلم يحاول أن يفسر المفاهيم ويقيم هذه التدخلات العمومية، بالإضافة إلى توضيح طبيعة تدخل هذا النظام السياسي في قطاعاته المختلفة.

أولا: تعريف السياسة العامة

يعتبر مجال السياسة العامة من أحدث المجالات في العلوم السياسية، فعلم السياسة العامة أو علم تحليل السياسة العامة أو علم التدخل العمومي للدولة، هو علم يهتم بطرق تدخل شؤون الدولة، ويُعنى بالقضايا المجتمعية، مثله مثل أي علم من العلوم الاجتماعية الحديثة.

السياسة بشكل أساسي، تعُنى بتسيير شؤون الدولة والمجتمع من خلال صياغة مجموعة من القرارات والقوانين المتفق عليها، أو التي يشترط احترامها من قبل أفراد تلك الدولة أو المجتمع وكل ما يدخل إليها، فهي تعد مرشدا في التفكير والعمل نحو تحقيق أهداف معينة، وعليه فالسياسات ترسم على أساس الأهداف وعليها توضع البرامج التي تنفذها.

تهتم السياسات العامة بالتعريف على كيفية اتخاذ الحكومات للقرارات، وبالهياكل التنظيمية التي تنشؤها، وبالعمليات والنشاطات التي تقوم بها من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها[2]، ومما لا شك فيه أن المواطن على احتكاك مستمر بالحكومة، ويأتي هذا الاحتكاك من خلال تصريحات Statements وأفعال Actions تسمى بالسياسات العامة[3].

[1] – محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 19.

[2] - القريوتي، **مرجع سابق**، ص 27.

[3] - Melvin J. Dubnick, and Barbara Bardes, eds, **Thinking About Public Policy: A Problem-Solving Approach**, John Wiley & Sons, New York, 1983, P 24.

الأمر الذي يؤكد، أن السياسات العامة هي نفسها السياسات الحكومية، وهي القرارات والأفعال والمواقف التي تتبناها الحكومة من أجل معالجة (حل) مشكلات معينة تتعلق بالمجتمع أو بأفراده أو بمؤسساته، وتدل كلمة مشكلة أو مشكلات على أية قضية أو ظرف أو موقف تتعامل معه الحكومة بغض النظر عن حجمه وطبيعته، كما يتضمن هذا التعريف خمسة عناصر لا بد من توضيحها، هي كالآتي[1]:

1- لا بد من وجود فعل حقيقي تقوم به الحكومة، إذ لا تعتبر نوايا وأفكار المسؤولين أو طموحاتهم أو تجاربهم سياسات عامة، إلا إذا قامت الحكومة بتبنيها وترجمتها إلى قرارات أو أفعال أو مواقف رسمية.

2- تتفاعل الحكومة وتتجاوب مع البيئة التي تحيط بها، وهذا يعني أن السياسات العامة تخدم أهدافا محددة وتتجاوب وظروف واقعية في المجتمع، فالأصل في السياسات العامة هو أن تكون عقلانية: أي لها أسباب ونتائج.

3- قد تكون السياسات العامة أفعالا محددة، كإصدار القرارات أو تحديد إجراءات معنية، أو تبني قوانين وتشريعات، أو إطلاق تصريحات حول أمر ما، أو إقرارا للوضع الراهن، كأن تتبنى الحكومة موقفا أو تقبل بشيء ما دون أن تتخذ قرارا لتغييره، ويسمى هذا النوع من السياسات العامة بسياسات اللا قرار No-decision-Policy، لأن الحكومة تلتزم الصمت أو تسكت وتترك الأمور تسير كما هي.

4- إن الحكومة هي الجهة الوحيدة المخولة بصنع السياسات العامة، فلا يجوز لغيرها بهذه الصلاحيات، إلاّ إذا قامت الحكومة نفسها بتفويض جهة غيرها بتمثيلها أو الإنابة عنها، وبما أنها صاحبة الحق القانوني (الشرعي) في إصدار السياسات العامة، فإن إطاعة المواطنين أو المجتمع لهذه السياسات هو أمر تلقائي ومفروغ منه، بمعنى أن السياسات العامة هي جزء من الحكومة، والحكومة هي صاحبة الولاية القانونية الشرعية داخل الدولة، وهي المنوطة بها حماية الدستور والمصلحة العامة.

5- السياسات العامة هي مداخلة علاجية أو وسيلة للتدخل Intervention العقلاني، بهدف حل المشكلات ومساعدة المجتمع وحماية المصلحة العامة.

في معناها العام، يمكن النظر إلى السياسة العامة باعتبارها قرارات رسمية صادرة عن الأجهزة الحكومية، تُعبِّر عن الرابط بين النوايا والأفعال والنتائج، فعلى مستوى النوايا، فإن السياسة يعكسها موقف الحكومة-ما تقوله إنها ستفعله-، أما على مستوى الأفعال، فتنعكس في سلوك الحكومة –ما تفعله بالفعل-،

[1] – عبد الفتاح ياغي، **علم السياسات العامة وتطبيقاته**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2019، ص ص 19-20.

بينما على مستوى النتائج، فإن السياسة العامة تنعكس في نتائج تأثير الحكومة-أي تأثير الحكومة على المجتمع الأوسع-[1].

في السياق نفسه، يعتبر علم السياسة العامة، علم براغماتي يؤمن بفكرة المعالجة الدقيقة للمشاكل الموجودة في القطاعات المختلفة للدولة، وعلى صانعي القرار أن يقدموا في إطار هذه القطاعات حلولا براغماتية تطبيقية تكون قادرة على تحسين أوضاع المجتمع القطاعي la société sectorielle.

ولتوضيح ذلك، نورد أهم تعريفات السياسة العامة كالآتي[2]:

-التعريف العام: توماس داي/ Thomas Day: كل ما تقرر الحكومة القيام به أو عدم القيام به.

-التعريف الإداري: بيترز/Peters: التركيز على مجموعة النشاطات الحكومية التي تؤثر في حياة الناس سواء قامت بها الحكومة بنفسها أو أنها قامت بها من جهات أخرى بعد تفويضها، يوضح هذا التعريف إمكانية أن تقوم الحكومة بتكليف أو بالتعاقد مع مؤسسات أو هيئات غير حكومية تمنحها من خلال تفويضها بكل أو ببعض صلاحيات صنع السياسات العامة، كما يشير هذا التعريف إلى التوجهات الجديدة في الإدارة العامة مثل الشراكة، والخصخصة.

-التعريف السياسي والمالي: هارولد لاسويل/Harold Lasswell: عملية سياسية تتمحور حول الإجابة عن خمسة أسئلة (Why, Who Gets What, When, How): من يأخذ؟ وماذا يأخذ؟ وكيف يأخذ؟ ومتى يأخذ؟ ولماذا يأخذ هذه الموارد؟، يركز هذا التعريف على الجوانب السياسية والعقلانية للسياسات العامة على اعتبار أنها عملية سياسية، تتصارع فيها المجموعات السياسية من أحزاب ونقابات وجماعات مصالح وسياسيين ومؤسسات حكومية وغير حكومية، من أجل أخذ أكبر قدر ممكن من الموارد المالية (الموازنة) وغير المالية (النفوذ والسلطة) في الدولة.

-التعريف الخدمي: مايكل كرافت/Kraft وسكوت فيرلونغ/Furlang: هي عمل حكومي تتجاوب من خلاله الحكومة مع مشكلات المجتمع واحتياجاته، الملاحظ هنا أن هناك جانبان رئيسيان للسياسات العامة هما: أنها تعبر عن الاستجابة الفعلية للمشكلات المجتمعية، والتصدي لعواقبها تطبيقيا والتزاما من الحكومة بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية، ثم المبادرة للاستجابة لها، من خلال تبني نوعين من السياسات هي: السياسات الاستباقية Pre-emptive Policies، والسياسات العلاجية Remedial Policies.

---

[1] - أندرو هايوود، **المفاهيم الأساسية في السياسة** ، ترجمة : منير محمود بدوي، النشر العلمي للمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011، ص 37.

[2] – ياغي، **مرجع سابق**، ص ص 21-25.

انطلاقا مما سبق، يمكننا القول أن السياسات العامة هي تعبير عن سلوك الحكومات وأعمالها، بالرغم من اختلاف التعبير عنها وذلك بحسب الهدف من التعريف أو وجهة النظر الفكرية، مع التأكيد أنها جميعها تسلط الضوء على العلاقة بين الحكومة والمجتمع، لذا توصف السياسات العامة بأنها حلقة التواصل الفعلي بين الحكومة ومجتمعها.

وللإلمام أيضا، بالمعنى الحقيقي للسياسة العامة يكون من خلال منطلقين نظريين هما:

_**المنظور الواقعي التقليدي**: يدل على أن الأنظمة السياسية سابقا كانت تعتمد على الدولة كفاعل واحد ووحيد في رسم السياسة العامة.

_**المنظور الحديث:** يعتمد على وجود فواعل عديدة في تحليل ورسم السياسة العامة.

ثانيا: نشأة السياسة العامة

إن السياسات العامة موجودة منذ القديم، ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحكومات، إلاّ أن الدراسة التي نشرها **لاسويل** في عام 1951، تعتبر بداية الجهود البحثية المعاصرة لتأطير ممارساتها بشكل عصري وتطوير المبادئ العلمية لها، حتى أصبحت علما قائما بذاته يدرسه طلاب الجامعات كتخصص علمي.

لقد ارتبط تطور السياسة العامة بتطور دراسة الظاهرة السياسية، التي كانت امتدادا طبيعيا لحياة الإنسان والمجتمعات، وكيفية تطور رسم السياسات، فإلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الدراسات التقليدية هي السائدة، وتميزت بالوصف في نطاق الحكومة والفلسفة الأخلاقية بعيدا عن التحليل، خاصة فيما يخص صنع السياسة العامة، وبقي الوضع إلى غاية استقلال علم السياسة عن الفلسفة الأخلاقية[1].

خلال الفترة بين الحربين العالميتين، شهدت السياسات العامة تطورا مرحليا، نتيجة ظهور بعض نتائج دراسات المدرسة السلوكية، وأصبحنا نتحدث عن علم سياسة حديث، يصب اهتمامه على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة وتحليلها، فهذا المدخل السلوكي اعتمد على آلية واضحة، وهي آلية وصف عمليات السياسة العامة، وبالتالي شرح الأسباب والنتائج لأنشطة الحكومة والتركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العامة.

[1] - فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2001، ص 27.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1065-1088 .

كما كانت إحدى العلامات الفارقة في تطور علم دراسة السياسة العامة، هو توظيف النظريات الموجودة في علوم أخرى مثل: السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والإدارة، والاحصاء،..، بأسلوب يخدم الهدف الأسمى، وهو فهم قرارات وأفعال الحكومة[1].

ونظرا لأسبقية تطور العلوم التي اعتَمد عليها علم السياسات العامة، فقد عمِد الباحثون الأوائل في هذا الحقل إلى التركيز على الجوانب التطبيقية أكثر من الجوانب النظرية، لأن النظريات السياسية والاقتصادية والإدارية كانت كافية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين لوضع الأسس الفكرية والنظرية الضرورية للعلم الجديد، وتم استخدام أساليب إحصائية إلى جانب الأساليب الوصفية، وتقديم تحليلات مفيدة قائمة على الحقائق، وليس على الانطباعات السياسية والفلسفية كما كانت في السابق[2].

ومع استمرار تطور علم السياسات العامة، زاد الترابط بين جودة السياسات العامة على وجه الخصوص وجودة العمل الحكومي بشكل عام، هذا من جهة، ومدى توفر البيانات والحقائق الكافية حول أنشطة وأعمال وقرارات الحكومة، من جهة أخرى[3].

وهكذا، أصبح اهتمام علماء السياسة بدراسة السياسة العامة من خلال مجموعة من الدراسات التي تولي اهتماما بالسلوك السياسي والممارسات السياسية والمؤثرات الثقافية والشخصية، مما أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة لهذا العلم، الذي يرى بأن السياسة العامة ما هي إلاّ محصلة متجمعة لتفاعلات رسمية وغير رسمية داخل وخارج الأنظمة بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستوى المحلي والمركزي والدولي، وعادة ما يكونون عناصر في شبكة منتظمة أصبحت اليوم تعرف باسم شبكة السياسة Policy Network[4].

المطلب الثالث: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسة العامة

من الناحية السياسية، تُسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما توفره من معلومات زيادة وعي المواطن وتغيير الأنماط السلوكية الجماعية في المجتمع، كما تساعد السياسي على التكيف مع ما يستجد من ظروف لاتخاذ قرار رشيدة ملائمة لهذه البيئة الجديدة، التي عرفت واقعا جديدا يمتاز بالديناميكية وسرعة التغيير، نتيجة الثورة التقنية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأدت إلى ازدياد الاهتمام بإنتاج المعلومات وتوصيلها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات رشيدة.

---

[1] – ياغي، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] – الفهداوي، **مرجع سابق**، 2014.

[3] – محمد ياغي، **اتخاذ القرارات التنظيمية**، مطابع الفرزدق، الرياض، 1988.

[4] – الفهداوي، **مرجع سابق**،2001، ص 31.

من هنا، يتضح لنا بأن العلاقة بينهما تتجلى من زاوية صنع وصياغة السياسة العامة، من خلال أربعة مراحل متميزة، هي كالآتي[1]:

_**المبادرة**: تهتم بإعداد جداول الأعمال السياسية من خلال تحديد مشكلات بذاتها، أو كموضوعات تستأثر عادة باهتمام الحكومة، لأنها عادة ما تكون موضوعا للجدل والاختلاف العام.

_**الصياغة/ تكوين السياسة**: غالبا ما ينظر إليها باعتبارها المرحلة المهمة في صنع السياسة العامة، لأنها تطور موضوعا سياسيا إلى مقترحات سياسية ثابتة، من خلال عملية المناقشة والتحليل والمراجعة.

_**تطبيق السياسة**: تتضمن الأفعال التي يتم خلالها وضع السياسة موضع التطبيق، وأحيانا من خلال أساليب أو طرق تختلف عن النوايا الأصلية لصانعي السياسة.

_**التقييم**: تتم مراجعة تأثير السياسة العامة والتي تنتج عن تغذية مرتجعة، من خلال استثارة مبادرات سياسية إضافية وتشكيل عملية الصياغة أو التكوين.

من ناحية أخرى، تعتبر عملية صنع السياسة العامة في غاية الصعوبة والتعقيد لوجود تشابك بين القطاعات، وسياساتها، والعلاقات الموجودة، ووجهات النظر المتباينة الداخلية والخارجية، مما يدل على اختلاف وتباين طرق صياغتها، والذي لا يكون إلا بشكل دقيق بالاعتماد على معلومات صادقة وصحيحة تجنب المجتمع الكثير من التضحيات.

تتجسد أيضا، هذه العلاقة في خلق ما يعرف بالسياسة المعلوماتية، التي هي عبارة عن مجموعة واسعة من العناصر المترابطة كالاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات،...، التي تهدف إلى توجيه دورة حياة المعلومات بما تمنحه من تخطيط وإنتاج وجمع وإتاحة وبث واسترجاع، وعلى المستوى الوطني، بناء على الامكانيات والتطورات المتوفرة، وإلى كل ما يقع على عاتق السياسة الوطنية للمعلومات في مختلف المستويات الحكومية والقطاع الخاص، وبما تقدمه لنا من إطار فكري لوضع الأولويات الوطنية.

المبحث الثاني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال السياسة العامة

إن الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل السياسي من الأمور الحيوية لتدعيم الممارسة الديمقراطية، بشكل أثر على أداء المؤسسات التقليدية، لذا يكون من الضروري فهم الدور الذي تلعبه هذه التكنولوجية وكيفية التوصل لأفضل استخدام لها، ما يعرف بثورة الاتصالات الجديدة، كما أن نطاق عملها في مجال السياسة العامة مرتبط أساسا بطبيعة الأنظمة السياسية من حيث أنها:

[1] - سلوى الشعراوي جمعة، علي الدين هلال وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2004، ص ص 37_38 .

_أنظمة سياسية تسلطية: لا تحتاج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء سياسة عامة بقدر ما تحتاج إلى إيديولوجيات وأفكار موجهة، لأنها تكون مرتبطة بطرف واحد هو السلطة، ولا وجود لفواعل أخرى حفاظا على سلامتها، ففي هذا الجو من التسلط تكون المعلومات موجهة لخدمة فئة معينة وهم صناع القرار، وهو جو مفعم بالشعارات الوطنية التعبوية، تكون فيه السياسات العامة رمزية وهو حال جلُّ الأنظمة العربية، الأمر الذي انعكس سلبا على فحوى سياساتها العامة في مواجهتها للمشكلات العامة.

_أنظمة سياسية ديمقراطية: تعتبر الديمقراطية اليوم الإطار القانوني والمؤسسي لممارسة الحقوق وتحمل الواجبات على أرض الواقع، وفتحت حرية تداول المعلومات التي أصبحت اليوم في العصر الرقمي متأثرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهذا الأمر بالنسبة لدراسي السياسة العامة تتطلب لوازم واحتياطات لصناع السياسة وتلبية مطالبهم بكفاءة عالية وفق أسس علمية تتوافق مع هذه التقنيات الحديثة كالإعلام الجديد وما يفرزه من معلومات وتأثيرات يأخذ بها صانعوا القرار السياسي.

بناء عليه، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة ملحة لكل المؤسسات الحكومية، وبرز في هذا الاتجاه مفهوم الحكومة الإلكترونية، كأفضل وأرقى استخدام لنظمها في ترشيد وصنع السياسات العامة، إضافة إلى ما تقدمه الدراسات والبحوث من خلال إعطاء تفضيلات محايدة تؤدي إلى توجيه صناع السياسة العامة لاتخاذ قرارات رشيدة.

المطلب الأول: تحديد مشكلات السياسات العامة

تعتبر تحديد مشكلات السياسات العامة، حجر الزاوية في بناء هذه السياسات، لأن الأساس من وجودها هو الإجابة عن الأسئلة المجتمعية، التي تعرف على أنها: الفارق بين الوضع الحالي والموجود وبين الحالات المرغوب فيها، والهدف من هذه الخطوة هو عملية توضيح أبعاد المشكلة وتبسيطها والتعامل معها، ويكون ذلك عبر أربعة مراحل، وهي[1]:

_تحديد الحدود الخاصة بالمشكلة، ويعني بالعناصر التي تحتويها.

_فحص الظروف التي تغيرت وأدى التغير فيها إلى ظهور المشكلة.

_تحليل العناصر المتصلة بالمشكلة خاصة في القضايا الكبيرة.

_التركيز على العناصر التي يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها.

كما عرف تحليل مشكلات السياسة العامة طريقتين أساسيتين تزامنا مع تطور التقنيات الحديثة:

-الطريقة التقليدية: على أساس التجربة والخطأ.

[1] - عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006، ص 183.

-الطرقة الحديثة: في ظل التطورات الراهنة أصبحت المشكلات العامة توضع تحت الاختبار سواء، عن طريق الخبراء أو المختصين لتقديم المعلومات حولها، من خلال التحليل العلمي وتوظيف المعرفة العلمية لاستيعاب الأسباب ونتائج السياسات المتخذة، أو عن طريق توجيه وترشيد السياسات العامة، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤدي إلى حصر أبعاد المشكلة، فكلها نظم تساعد صانعي السياسة العامة على إنتاج وبث وجمع ومعالجة واسترجاع وإيصال المعلومات بأكبر سرعة ودقة.

ويتعين على كل من يسعى لاتخاذ القرار، أن يأخذ في اعتباره الاعتماد على هذه الأساليب العلمية الحديثة من تكنولوجيا ونظم المعلومات، حيث يؤكد الدكتور **حامد ربيع** على أنها: تعبير عن إدراك المجتمعات لأسلوب معين في التعامل مع مشكلاته، وأنها في جوهرها منطق سياسي أساسه العلمية والفاعلية، أي أن عملية نقل المعلومات هي عنصر أساسي في ديناميات المجتمع السياسي[1].

أمام هذه الأهمية ظهرت مفاهيم جديدة كالشبكات والفاعلين الجدد، التي أصبحت وحدة جديدة للتحليل الأساسية في صنع وتحليل السياسات العامة، وأدت إلى زيادة الحاجة إليها في جميع المجالات، فأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأداة الجديدة التي يقوم عليها الشكل الجدي للتنظيم بسبب ما يشهده العالم من ثورة معلوماتية، وإلى تقسيم العمل وترتيب الطبقات الشعبية وغيرت من الموازنات الاجتماعية[2].

انطلاقا مما سبق، يتضح لنا بأن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكمن في قدرتها على تحسين عمليات وأداء المؤسسات في مراكز صنع القرار لتميزها بالسرعة والحدة والتغيير المستمر.

المطلب الثاني: تحليل السياسات العامة

يتضح نطاق عمل هذه التكنولوجية في تحليل السياسية العامة وفقا لمستويين:

أولا: المستوى الحكومي (الإدارة العامة)

في ظل الثورة التكنولوجية، أصبح استخدامها من طرف الحكومة أمرا حتميا لمسايرة هذا التطور، الأمر الذي فرض على الحكومات توظيف أحدث نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في مجال تحليل المشكلات العامة، حيث يتم استخدامها في بناء وتحليل النظم، مثل: مجال حفظ السجلات، وجمع البيانات واسترجاعها وتحديثها كالمتعلقة بالإنسان، والصحة، والأمن، ...، ولا تستطيع الحكومات أن تخطط

[1] - عبد الله حامد ربيع، **"نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي"، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية**، العدد 11، بغداد، 1982، ص ص. 36_37.

[2] – سمير أمين، **العولمة ومفهوم الدولة**، في: **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 15.

وتبني برامجها وخدماتها دون معلومات، فهذه التكنولوجيا وفرت هذه الخدمة، باعتبارها عنصرا مهما في عملية بناء وصنع السياسات العامة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات[1].

إن توظيف التكنولوجيا الحديثة، كان بقصد تقديم خدمات حكومية راقية للمواطنين، بمعنى مستوى الأداء، وسهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين مختلف الدوائر الحكومية، كما تساعد من الزيادة في دقة البيانات، مما يعطي معلومات أكبر دقة، ويشكل معارف صادقة حول القضايا والمشاكل التي تواجه صانعي السياسات.

كما أن فعالية ونجاعة السياسات العامة يتوقف على مدى توفر المعلومات ومصداقيتها ودقة مصادرها، وهي بمثابة محددات يسترشد بها القادة السياسيون وصانعوا السياسات العامة، حيث أن المعلومات الدقيقة تزيد من ترشيد صناع السياسة، وتقليص دوائر الشك حول المشكلات العامة وتمكنهم من دراستها وتحليلها بعمق وشمولية، ويترسخ هذا في إطار النهج الديمقراطي، وكذا تعدد المعلومات وشفافيتها وحرية تداولها، في ظل علانية السياسات والأهداف والخطط والبرامج، فهذا المسعى انعكس على الدول باتخاذ مجموعة من القرارات ورسم سياسات، ورفع مستوى فعالية وكفاءة السياسات العامة.

ما يؤدي بنا للقول، أن السبب المباشر من توظيف هذه التكنولوجية لدراسة المشكلات والقضايا العامة، راجع لتعقد المشكلات، والتغير السريع والمربك لظروف البيئتين الداخلية والخارجية، وكذا تأثير المعلوماتية على الوظائف الحكومية المتعلقة بتحديد المشكلات العامة في سرعة فحص المشاكل وحصر أبعادها بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حولها عن طريق استخدام هذه التقنيات الحديثة[2]، فنحن نتحدث عن الاستخدام الأمثل والمتوازن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأن هذا الأمر يؤدي إلى توجيه في رسم السياسات العامة.

ثانيا: المستوى المحلي (القطاعي أو المؤسسي)

المقصود هنا، أن كل سياسة عامة تختص بقطاع معين من قطاعات الدولة، إذ تتحدد نظم المعلومات بحسب طبيعة المشكلات العامة الخاصة بكل قطاع، فمثلا نظم المعلومات الاقتصادية تقوم بنقل المعلومات بين المؤسسات التجارية والصناعية التابعة لوزارة الصناعة والطاقة، فكل قضية في قطاع معين تتناولها سياستها العامة وتتطلب معلومات دقيقة وشاملة وحديثة حولها من خلال النظم المعلوماتية المسخرة.

[1] - ذياب البدانية، **الأمن وحرب المعلومات**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 39.

[2] – هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة: عبد السلام رضوان، ط2، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص 53.

ونظرا لتعقد المشكلات العامة في مختلف القطاعات، وإلى التحديات الخارجية، أدت إلى الحاجة الملحة في استخدام الطرق والأساليب العلمية والتقنية الرشيدة للمعلومات على مستوى القطاعات المختلفة في الدولة الحديثة وعلى كل المستويات المحلية، لفهم طبيعة المشكلات التي تواجهها، وتحديدها وحلها بطريقة منطقية وموضوعية.

إلا أنه في حالات قد تكون هناك نقص وعدم سلامة البيانات حول المشكلة، وبالتالي وصولها إلى الساسة بدون فعالية، الأمر الذي يضع صناع القرار في حالة من التيه والرشاد وتنتابهم موجة من الشك والتردد حول قضايا حسب الأهمية والحساسية، وعدم القدرة للوصول إلى أهداف أو انحراف السياسة العامة عن الموضوعية، أو أدنى ذلك تكوين إحاطة شاملة وكاملة للمشكلات العامة من قبل الساسة والعاملين بالسياسة[1].

لذا، تسعى الحكومات إلى تدعيم أجهزتها بتكنولوجيا حديثة لخلق إطار مؤسسي لتوظيف المعلومات المتعلقة بها، والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة وسرعة تداولها بين مختلف القطاعات ومستويات السياسة العامة، ويستحسن أن يكون دور الدولة واضحا ومحددا في وجود نظام وطني مرافق للمعلومات من تخطيط وتخصيص للموارد.

المبحث الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رسم السياسات العامة: حالة الجزائر

إن عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة تتم بالارتكاز على المعلومات لتحقيق الهدف المنشود، وهو الوصول إلى قرارات رشيدة، إلا أنه وفي ظل التقنية الحديثة أصبح الأمر صعبا وخطيرا، خاصة بفعل تأثير ثورة الاتصالات وهو ما شهدته الجزائر مؤخرا، فشكلت تحديات أمام صانعي السياسات العامة، ففيما يتمثل واقع هذه التكنولوجيا في بلادنا؟ وكيف كان دورها في التأثير على رسم السياسات؟

المطلب الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

في الوقت الذي يعرف فيه العالم تحولات كبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت الجزائر مطالبة بتسريع وتيرة هذه التغيرات للتوافق مع مستوى متطلبات هذه التكنولوجيا الجديدة لتجعل منها أداة قوية لخدمة التنمية الاقتصادية.

[1] – محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة**، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2002، ص 343.

في هذا الصدد، قامت الدولة الجزائرية ببناء قواعد معلومات وبنى تحتية خاصة بها، للارتقاء باستخدام نظام المعلومات على المستوى الوطني لتسخيرها في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة، وذلك إدراكا وقناعة منها بضرورة التوجه نحو مجتمع المعلومات، "فمع بداية التسعينات انطلقت مبادرات عصرنة قطاع الاتصالات وفق التكنولوجيا الحديثة، حيث تم إيصال 3788 مشترك بالهاتف الثابت بكثافة تقدر بـ5.4%"[1].

ابتداء من سنة 2000 تم الإعلان الرسمي للنهوض بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم (98-257) المعدل بمرسوم تنفيذي آخر رقم (2000-307) بتاريخ 14 أكتوبر 2000، الذي يحدد من خلاله شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمات الانترنت، وظهر مزودون جدد من كلا القطاعين العام والخاص، إلى جانت مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST، ما زاد في عدد مستخدمي الشبكة[2].

بالإضافة إلى وجود مجهودات قامت بها الدولة في سبيل "ربط البلاد بالاقتصاد الجديد القائم على الاستعمال المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وذلك من خلال التوصل إلى التدفق العالي للإنترنت، وكذا الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية الجزائرية e-Algeria، حيث تم تخصيص ميزانية قدرها 150 مليار دولار في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010_2014 من قبل الدولة لتكنولوجيا الاتصال الجديدة.

جاءت هذه المجهودات لترقية هذا القطاع، الذي يعتبر الآن على درجة من الأهمية في حل المشكلات العامة للسياسة العامة، خاصة وأن الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق العصري وتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجية في السوق الجزائرية، وكذا كل المعطيات التي تكشف مدى الاهتمام الحكومي والمؤسساتي بمجال المعلوماتية.

كما يتطلب وضع الأسس الأولية لمجتمع المعلومات خطة عمل وطنية تكون نتيجة بحث من طرف هيئات وطنية متخصص، وفي هذا الصدد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتعيين لجنة وطنية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2001، أُسند إليها المهام التالية:

---

[1] – مريم مضاوي، **تأثير الهاتف النقال على أنماط الاتصال الاجتماعي لدى الطالب الجامعي –طلبة جامعة قسنطينة أنموذجا–**، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012–2013، ص 121.

[2] - أ. بختي، **دور الإنترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002–2003، ص 196.

_تنشيط المناقشات الوطنية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

_العمل كجهاز استشاري في هذا الميدان وإقامة سياسة وطنية.

_تنسيق المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

بالرغم من الجهود المبذولة من أجل النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلاّ أنها ما تزال تواجهها معيقات تحد من ذلك، ومنها أهمها:

-معيقات البنية التحتية، والمتضمنة نقص أو عدم كفاءة الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والاتصالات.

-المعيقات الفنية البشرية، وتكمن في نقص المورد البشري الكفؤ المؤهل، نتيجة عدم كفاءة نظم التدريب واخفاض مستوى الإطارات المستخدمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

-المعوقات الأمنية، والمتعلقة بالاختراقات والسرقة على مستوى أنظمة المعلومات، والنتيجة صعوبة السيطرة على أمن وسرية ونزاهة المعلومة بفعل الجرائم الإلكترونية كالفيروسات والقرصنة.

بالإضافة إلى معيقات أخرى، مرتبطة أساسا بظروف البيئة الداخلية كالمعيقات المالية، والإدارية، والتقنية، ...، وغيرها، فكل هذا كان له تأثير على مستوى صناع القرار في رسم السياسات العامة.

المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورسم السياسات العامة في الجزائر: بين الأهمية والتأثير

إن الانبهار المتزايد والشديد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى ظهور مفاهيم كالثورة الرقمية والصحافة الإلكترونية، ومؤخرا ما حدث في العالم العربي من تأثير وسائل الاتصالات على حجم ووتيرة الانتفاضات الشعبية، أبرزها تأثيرا وبصورة جلية خلق نوع من الانتماء والولاء تجاه الوطن عبر موجات الإنترنت خاصة مواقع التواصل الاجتماعي.

فمما لا شك فيه أنه في عصر التقنية تتراجع قدرة الحكومات على التحكم في تدفق المعلومات، أو الحفاظ على سريتها، لكن قدرتها لا تتراجع في ميدانين هما:

-التحكم بإنتاج المعلومات، يتطلب استثمارات كبيرة على عكس الكلفة الزهيدة لتداولها، لأنه بوسع الحكومات أن تستثمر في مجالات وتهمل أخرى لأسباب تتعلق بمصالحها.

-تستطيع السلطات أن تستفيد من شبكات المعلومات للدعاية وتضليل الحقائق دفاعا عن سلوكها وسياساتها، وحتى التعاون مع الشركات لإنتاج تطبيقات برمجية مقيدة للحريات.

من هنا، تتضح لنا أهمية وتأثير هذه التكنولوجيا على توجهات صناع القرار السياسي، وذلك من خلال معرفة ذلك بالنسبة للتجربة الجزائرية، وذلك على ضوء ما شهدته مؤخرا من حراك شعبي، لعبت فيه هذه التقنية دورا هاما في رسم السياسات العامة للدولة.

أولا: الأهمية

من أهم إنجازات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إسقاط الحواجز الفاصلة بين أنساق الرموز المختلفة، ويرجع الفضل إلى التكنولوجيا الرقمنة التي نجحت في تحويل جميع الأنساق الرمزية إلى سلاسل رقمية، بمعنى إمكانية تحويل جميع أنواع المعلومات إلى مقابل رقمي[1]، حيث غدت المعلومات بتكنولوجياتها ونظمها صناعة العصر الرائد الرقمي لدى متخذي القرار، لأن "قرار السياسة ليس الاختيار أو المفاضلة بين بدائل مطروحة، وإنّما العمل لبلورة البديل الذي تم اعتماده كبديل مفضل للسياسة"[2].

ظهرت في الفضاء المعلوماتيCyber Space أشكالا متعددة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياسية: Facebook, YouTube, Twitter, Blogs، والتي انتقلت في مختلف بلاد العالم ومنها الجزائر، أين اكتسب التدوين سمعة واسعة بعد أن شمل وظائف فرضتها ظروف سياسية بالدرجة الأولى.

وذلك على اعتبار أن الاتصال الحديث عبر وسائل الاتصال الحديثة، يرتبط بالأساس بهدف سياسي، وهو تنظيم مساحة عامة لمناقشة المصالح العامة والخاصة، مع تأثير نمط الثقافة السياسية على وسائل الإعلام في تقديم الخدمة العامة لبرامج السياسة العامة، بمعنى نقل الاهتمامات والمطالب من أدنى مواطن إلى أرقى مسؤول في الدولة، وهنا يكون "لوسائل الإعلام تأثير قوي بدء من تحديد المشكلة، وتغطيتها الروتينية للأحداث وتعليقاتها عليها، فتقوم بإثارة الجمهور وصانعي السياسة العامة بالقضايا أثناء حدوثها"[3].

فظهور شبكة الإنترنت كوسيلة للمعلومة والاتصال بشكل أسرع وأسهل، أدى إلى ثورة اتصالات كان لها دور كبير في الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرا، إذ أتاحت هذه الشبكة وسائل مستحدثة للاتصال كالمواقع الإلكترونية الخاصة والعامة، والمدونات، وشبكات التواصل الاجتماعي –الفايسبوك-، فأصبحت بذلك الأداة الرئيسية لتحريك الثورة التونسية، ثم الثورة المصرية، وكل أحداث المنطقة العربية،

[1] - عماد عبد الغني، **الثقافة وتكنولوجيا الاتصال: التغيرات والتحولات في عصر العولمة ...والربيع العربي**، ط1، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2012 ، ص 69.

[2] - جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الدوحة، قطر، 1998 ، ص 99.

[3] - دافيد إل باليتز، **وسائل الإعلام والسياسة العامة**، في: دوريس جرابر، ودينيس ماكويل، وبيبا نوريس، **سياسة الأخبار وأخبار السياسة**، ترجمة: زين نجاتي، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص 280.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1065-1088 .

ومؤخرا حراك الجزائر، مما يؤكد أن تكنولوجيا الاتصال قد سهلت تدفق المعلومات والأخبار بين الأجيال الشابة على نحو عفوي، لحد الاستغناء عن النخب الفكرية والأدبية والسياسية.

إن نجاح نظم المعلومات في الدولة يعتمد أساسا على تفهم صانعي السياسات العامة وراسميها لهذه التكنولوجية وكيفية استخدامها لتصميم سياسات وبرامج عمل تسعى لتحقيق الأهداف المسطرة منذ البداية، لأن المعلومات تستعمل هياكل ونظم في الإدارة لتحسين عملها وترشيد قراراتها، وهو ما يحتاجه صانعي السياسات، وهنا يتجلى فشل السياسات العامة في الوطن العربي، ومنها الجزائر، والنتيجة موجة الاحتجاجات، والانتفاضات الشعبية.

ثانيا: التأثير

يظهر تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على السياسات العامة في نشوء المشكلة، من خلال تصويرها بأسلوب سياسي مناسب، ويمتد دورها حتى وضع البرامج، وذلك بتأثير قوي على صناع السياسة في تقديم ردود رمزية وصياغتها ونشرها لتكون كمعلومات تدخل في إطار اختيار بدائل للسياسات العامة.

لقد جاء هذا التأثير، بسبب الطبيعة التسلطية للأنظمة السياسية في الوطن العربي، التي تميزت بثقافة سياسية تسلطية، على غرار الجزائر، ففي ظل هذه الأنظمة حسب **يورغن هابرماس/ Jürgen Habermas**، لا يوجد مجال عام فعال تتم فيه مناقشة توجيهات النظام الأساسية وسياسات الحكومات، لأنه غالبا ما يقوم على أساس هيمنة حزب سياسي، كجبهة التحرير الوطني مثلا، حيث يقوم أساسا على استخدام أجهزة الدولة الإيديولوجية لكي يهيمن ليس فقط على حركة الجماهير السياسية، وحتى على وعيها الاجتماعي.

لكن وتحت تأثير ثورة الاتصالات بزغ فضاء اجتماعي جديد يمارس فيه الكتاب والمثقفون حريتهم في معارضة النظم السياسية، ما يطلق عليه الفضاء المعلوماتي، وهو فضاء اجتماعي جديد يتسم بنوع من الحرية ويخلوا من القيود والحدود التي تضعها الحكومات، وهو ما شهده العالم العربي والجزائر من احتجاج وانتفاض وحراك شعبي.

كما أصبح هذا المجال العام الجديد مجالا للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي، وهي وظائف خلقتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلفت ثورة في مجال الديمقراطية التشاركية الإلكترونية، فأنتجت مواطنة إلكترونية، ذلك أن العصر الرقمي أحدث تغييرا جذريا في المجال العام باتساع الطاقة التفاعلية الهائلة التي توفرها هذه التكنولوجيا، التي نقلت أعدادا هائلة من الناس من حالة الكمون السلبي إلى المشاركة والتأثير الايجابي (مواقع التواصل الاجتماعي)، الأمر الذي أدى إلى ظهور تيارات جديدة خارج الأنساق التقليدية لرسم السياسات العامة في الدولة.

وعلى هذا النحو، أصبح للأفراد دورا مؤثرا عبر استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على صانعي القرار السياسي، من خلال ظهور بيئة إعلامية جديدة بديلة عن دور الدولة، والتي تعرضت كمفهوم لتآكل مضمونها بعد أن تعدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحدود الجغرافية والسيادية لها، فلم تعد الدولة تحتكر الإعلام الجماهيري، وبذلك أضافت هذه التكنولوجيا أدوات وآليات جديدة حول ممارسة الديمقراطية تستخدم كوسيلة فعالة لتنشيطها.

ففي هذا الاتجاه، يذهب **انتوني جيدنز** إلى تأكيد محورية الدور الذي تلعبه تقنيات الاتصال في افتتاح الفرصة لتوسيع نطاق تداول المعلومات السياسية، مما يعطيها أبعادا جديدة في عملية الانتقال الديمقراطي[1]، فأي توظيف لهذه التكنولوجيا الحديثة في نطاق عملية التحول الديمقراطي، يؤدي إلى خلق ديمقراطيات جديدة كثورة الياسمين في تونس والثورة المصرية، ولعب دور في تغيير الكثير من المسارات الديمقراطية التي يراها البعض إفرازا للتّوجه نحو اللا مركزية بدلا من المركزية، والتّوجه نحو العالمية على حساب القوميات المحلية[2]، مما يؤكد على أن عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة دون الارتكاز على هذه التكنولوجية، سوف تفقد متخذي القرار عاملا جوهريا لتحقيق الهدف، وهو رسم سياسات عامة ناجحة ورشيدة.

وعلى ضوء ما حدث في الوطن العربي، التي تعتبر بمثابة تجارب نأخذ بها لضمان الاستقرار السياسي، وهو ما يقع على عاتق الدولة الجزائرية، بالاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رسم وترشيد السياسات العامة، حيث أصبحت تشكل الركيزة الأساسية وحجر الزاوية في كل مراحل صنعها.

فنجاح السياسات العامة في الحفاظ على الاستقرار السياسي يرتكز على توفر المعلومات، لما لها من أهمية كبيرة في رسم وصنع سياسات في مختلف القطاعات، والعكس صحيح، وفي هذا الإطار كانت الدولة الجزائرية مدركة لهذه الحقيقة على ضوء التحول الديمقراطي الذي شهدته من مطلع التسعينات، وقد تزايد هذا الإدراك مع انتشار الثورة التقنية، إذ قامت بوضع خطط وطنية للتطوير والاستثمار لتُمكِّن صانعي السياسات الاسترشاد بها، وخلق هيئات استشارية ومراكز بحوث خاصة بالمعلومات الواقعية التي تساعد على وضع سياسات تكون ناجحة في الميدان.

لكن وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الحكومي والمؤسسي، إلاّ أنها لا تزال متأخرة في اكتساب هذه الوسائل والاستفادة منها، بسبب جملة من المعيقات،

[1] - جمال محمد غيطاس، **الديمقراطية الرقمية**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 2009، ص 111.

[2] - قوي بوحنية، **"الاتصال ودمقرطة المسار السياسي"، الاتصال والتنمية**، محور العدد: **الاتصال والتغير الاجتماعي** العدد 3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، أيلول 2011، ص 9.

الأمر الذي أثر على رسم سياساتها العامة، والتي في الغالب تكون بعيدة عن العلمية والعقلانية والرشادة، وتبقى سياسات بعيدة عن اهتمامات المواطن الجزائري وانشغالاته، وهذا راجع أساسا إلى:

_نمط الثقافة السياسية التي يتميز بها النظام السياسي الجزائري على مختلف مراحله، والمتمثلة في الثقافة التسلطية التابعة أو الخاضعة.

_احتكار المؤسسات التقليدية على مقاليد الحكم، سواء في المنظومة الحزبية أو على مستوى السلطة أو في المجالس النيابية، فكلٌّ يعمل لصالحه، دون المصلحة العامة.

الخاتمة:

مما سبق نستنتج بالقول أن:

-اتخاذ أي قرار يكون محكوما بالإطار الدستوري والقانوني للدولة، وبطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة، ومستوى الوعي الثقافي والتكوين الاجتماعي، بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية، وانطلاقا من كل هذه الأمور، وفي ظل وجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنها سوف تؤثر على القرار المتخذ، أي في رسم السياسات العامة.

-إعادة النظر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال العمل على تطوير البنية التحتية، واعتبارها كوسيلة في تسيير المعرفة، وأداة مدعَّمة لاتخاذ القرار.

-تزايد الاهتمام بالتكنولوجية الحديثة، بغرض خلق مجتمع متقدم ومتطور ترتبط فيه المعلومات بخطط التنمية على مختلف المستويات القطاعية، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه التكنولوجية من معلومات واتصالات في عملية التخطيط وبناء السياسات، لكونها وسيلة لزيادة الكفاءة والفعالية لتحسين الأداء، وكذا دعم صنع السياسات العامة.

-يتجلى دور هذه التكنولوجية بما توفره من جهد وكلفة، فلا جدوى من المعلومات ما لم تصل إلى صناع السياسة العامة لحظة احتياجها بأكبر قدر من الكفاءة والجودة والسرعة.

بناء على هذه **النتائج**، ومن أجل أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة فعالة لتوجيه ورسم السياسات العامة في الجزائر، لا بد من الأخذ بجملة من **المقترحات** على مستوى صناع القرار، وهي كالآتي:

*- وجود نظام ديمقراطي قائم على قيم المواطنة، والحرية السياسية، والمشاركة السياسية.

*- أن تكون المشاركة إيجابية في التخطيط، والرسم، والتنفيذ، وليست حكرا على السلطة.

*- أن المصدر الرسمي لنقل هذه المعلومات وتداعيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هو الجهاز التشريعي، الذي يقوم بوظيفة التمثيل، بهدف صنع السياسات العامة، ومحلا للتداول على السلطة، ومنبرا للرقابة العامة على أعمال الحكومة.

*- الاعتماد على الرشادة، والعقلانية في التخطيط، من خلال مقاربة حوكمة المعلومات.

*- حرية تدفق المعلومات وسهولة انتقالها مع تعزيز أمنها المعلوماتي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1.إدريس ثابت، عبد الحميد، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

2.أمين، سمير، **العولمة ومفهوم الدولة**، في: ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

3. أندرسون، جيمس، **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الدوحة، قطر، 1998.

4.أبو بكر سلطان، أحمد، **التحول إلى مجتمع معلوماتي :نظرة عامة**، ط1، **دراسات استراتيجية**، العدد77، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

5.البدانية، ذياب، **الأمن وحرب المعلومات**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002

6.برابر، دوريس وآخرون، **سياسة الأخبار وأخبار السياسة**، ترجمة: زين نجاتي، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

7.بوحوش، عمار، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006.

8.س. ناي، جوزيف، د. دوناهيو جون، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تعريب: محمد شريف الطرح، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.

9.الشعراوي جمعة، سلوى، الدين هلال، علي، وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2004.

10.شيللر، هربرت، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة: عبد السلام رضوان، ط2، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

11.عبد الغني، عماد، **الثقافة وتكنولوجيا الاتصال: التغيرات والتحولات في عصر العولمة ...والربيع العربي**، ط1، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2012.

12.الفهداوي، فهمي خليفة، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، 2014.

13.القريوتي، محمد قاسم، **رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، 2006

14.محمد غيطاس، جمال، **الديمقراطية الرقمية**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 2009 ،

15.محمد الكردي، منال، وابراهيم العبد، جلال، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، الإسكندرية، 1997،

16.المخلافي، فيصل، على فرحان، **المؤسسات الاعلامية في عصر تكنولوجيا المعلومات مع دراسة لواقع المؤسسات الصحفية اليمنية**، المكتب الجامعي الحديث، .2005

17.نصر مهنا، محمد، **العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة**، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، .2002

18.هايوود، أندرو، **المفاهيم الأساسية في السياسة**، ترجمة: منير محمود بدوي، النشر العلمي للمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011.

19.ياغي، عبد الفتاح، **علم السياسات العامة وتطبيقاته**، مصر، جامعة الدول العربية، منشورات منظمة العربية للتنمية الإدارية، .2019

20. ياغي، محمد، **اتخاذ القرارات التنظيمية**، مطابع الفرزدق، الرياض، 1988.

ثانيا: المقالات

1. بوحنية، قوي، **"الاتصال ودمقرطة المسار السياسي"، الإتصال والتنمية**، محور العدد: **الاتصال والتغير الاجتماعي**، العدد 3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، أيلول .2011

2.حامد ربيع، عبد الله، **"نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي"، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية**، بغداد، العدد 11، 1982.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1.بختي، أ، **دور الإنترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003.-2002

2.مضاوي، مريم، **تأثير الهاتف النقال على أنماط الاتصال الاجتماعي لدى الطالب الجامعي –طلبة جامعة قسنطينة أنموذجا–**، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012-2013.

رابعا: المراجع بالأجنبية

1.J Dubint. Melvin & Bardes .A, **Thinking about Public Policy: A problem solving approach**, John wley and sons, New York, 1983